



مفاوضات تغير المناخ من بالي إلى دربان الموقف العربي

فاطمة الملاح
مستشار الأمين العام لشؤون تغير المناخ
جامعة الدول العربية

الجزائر 11- 13 / 10 / 2011

مقدمة

أولاً - الثوابت العربية

ثانياً - آلية التنسيق

ثالثاً - الموقف العربي في مفاوضات تغير المناخ

1- من بالي إلى كانكون

2- من كانكون إلى دربان

مقدمة:

تغير المناخ أولوية عربية تحظى بالدعم السياسي على أعلى مستوى لسببين:

- التأثيرات المحتملة لتغير المناخ في المنطقة العربية.

- المصالح العربية التي على كفة الميزان في مفاوضات تغير المناخ.

أولاً - الثوابت العربية:

- إن بلدان المنطقة العربية كغيرها من بلدان العالم النامي لا تتحمل المسؤولية التاريخية في ظهور مشكلة تغير المناخ، فهذه المسؤولية تتحملها الدول المتقدمة، إلا أنها لن تكون بمنأى عن تأثيراته السلبية بل ستكون الأكثر تأثراً. وسيترتب على ذلك انعكاسات سلبية وعرقلة لمسيرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

• أن مواجهة التأثيرات المحتملة لتغير المناخ تتطلب تحركاً وتضامناً دولياً في إطار أهداف التنمية المستدامة ، أساسه مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، تستفيد منه كافة الدول، ويولي أهمية خاصة لمساعدة الدول النامية الأكثر عرضة للتأثر من تغير المناخ، ويراعى مصالح الدول النامية التي ستتأثر اقتصادياتها سلباً من تدابير الاستجابة لتغير المناخ.

• التكيف هو الأولوية الأولى للدول العربية؛ فلا بديل في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين عن التكيف مع تغير المناخ، مع انعدام المساواة في القدرة على التكيف ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

• مطالبة الدول المتقدمة بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

ثانيا - آلية التنسيق العربي:

- على المستوى السياسي:
 - مجلس جامعة الدول العربية:
 - على مستوى القمة العربية.
 - على مستوى وزراء الخارجية.
 - مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة ومكتبه التنفيذي.
- على مستوى الخبراء:
 - المجموعة التفاوضية العربية بشأن تغير المناخ
 - اللجنة الفرعية للمناخ وتغير المناخ

ثالثاً: الموقف العربي في مفاوضات تغير المناخ

1 – من بالى إلى كانكون:

أ- الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي 2007

ينص على مطالبة الدول المتقدمة ب :

- أن تكون أكثر التزاماً في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من جميع القطاعات نظراً لمسئولياتها التاريخية والحالية والمباشرة على التغير المناخي ، وأن تشمل مرحلة ما بعد 2012 أهدافاً كمية محددة والتأكيد على أن السياسات والتدابير المتبعة لتحقيق هذه الأهداف لا تؤثر سلباً على التنمية المستدامة في الدول النامية.

• أن يرتفع تحركها لفائدة الدول النامية لمستوى
الالتزامات الدولية المتفق عليها والتحديات التي تطرحها
التغيرات المناخية ، وأن يدعم الآليات المتوفرة حالياً
وخاصة آلية التنمية النظيفة وكذلك آليات التمويل
والصناديق التي انبثقت عن بروتوكول كيوتو ولم تدخل
حيز التنفيذ بعد.

• أن توفر الدعم اللازم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والتمويل لإجراء تقييم أعمق وأشمل للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية على الدول النامية الأكثر تأثراً ومنها الدول العربية، لتحديد الأولويات وكذلك لتنفيذ برامج التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، وآثار تدابير الاستجابة.

ب - في بالي عام 2007 :

- إتفقت الأطراف، ومنها العربية، على مرحلة تفاوض مدتها عامين تتضمن مسارين منفصلين تماما ؛ مسار خاص بالإلتزامات الإضافية لأطراف الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو ؛ ومسار خاص بالعمل التعاوني طويل الأجل بموجب الإتفاقية.
- شاركت الدول العربية بفاعلية في مفاوضات تغير المناخ فلها مصالح هامة حاضرة تتأثر بنتائج المفاوضات؛ وشكل مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المجموعة التفاوضية العربية بشأن تغير المناخ من الدول العربية أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس.

ج - البيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ 2009

ينص على:

- أن تشكل المسؤولية التاريخية التي تتحملها الدول المتقدمة عن تغير المناخ، ومبدأ 7 من إعلان ريو للبيئة والتنمية بشأن المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية، والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الأساس في التفاوض لمرحلة ما بعد 2012.

• أن تشمل مخرجات التفاوض مسارين منفصلين تماماً وهما:

- مسار بشأن العمل التعاوني طويل الأجل تحت مظلة إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- مسار الالتزامات الإضافية لأطراف الملحق الأول للمرحلة الثانية وما بعدها من بروتوكول كيوتو ليشمل كل الدول المتقدمة (وفقاً للمادة 3.9 من بروتوكول كيوتو).

i - أن تكون أهم ملامح العمل التعاوني طویل الأجل:

• الرؤية المشتركة:

المطالبة باتفاق عادل وشامل ومؤثر ومتوازن وإيجابي
يحقق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ويراعى
قضايا النوع الاجتماعي في الدول النامية.

• التكيف:

- يشكل التكيف الأولوية الأولى للدول العربية.
- يعد توفير الدول المتقدمة الدعم المالي والتقني ، والدعم لبناء القدرات للدول النامية التزاماً في إطار الاتفاقية والبروتوكول على الدول المتقدمة الوفاء به، فالتغير المناخي عبء إضافي على التنمية المستدامة ، كما يشكل تهديداً لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.
- ضرورة مساعدة الدول النامية على تنويع اقتصاداتها لتقوية مرونتها في التصدي للآثار السلبية لتغير المناخ والآثار السلبية لتدابير الاستجابة.
- ضرورة مساعدة وتمكين الدول الواقعة تحت الاحتلال في تنفيذ سياسات التكيف مع تغير المناخ.

• التخفيف:

– لابد أن تلتزم الدول المتقدمة بتحقيق انخفاضات طموحة في انبعاثاتها على المدى البعيد بحلول عام 2050 تكون قابلة للقياس وممكن التقرير بشأنها والتحقق منها، بغية تحقيق أدنى مستوى لاستقرار المناخ.

– يجب أن يكون هناك حد فاصل بين التزامات التخفيف لكل الدول المتقدمة وبين أنشطة التخفيف الطوعية للدول النامية والتي يجب أن تتفق ومصالحها الوطنية وأولوياتها التنموية، يسندها الدعم المالي والتقني وبناء القدرات من الدول المتقدمة، وأن يكون هذا الدعم قابلاً للقياس وممكن التقرير بشأنه والتحقق منه.

• وسائل التنفيذ (التمويل ، نقل التكنولوجيا ، بناء القدرات):

– توفير تمويل جديد وإضافي ، على المساعدات الرسمية للتنمية، مستدام ومتيسر الوصول إليه وبسبل مبتكرة وممكن التنبؤ به لتنفيذ برنامج دولي شامل للتكيف للحد من قابلية الضرر للدول النامية ويعزز من قدراتها لمواجهة التأثيرات السلبية الحادثة بالفعل بما فيها آثار تدابير الاستجابة والتأثيرات الممكن حدوثها في المستقبل.

– أن تتسم الآليات المؤسسية لوسائل التنفيذ بالعدالة والشفافية وتيسر وصول الدول النامية إليها بأسلوب متماسك وممكن ويراعي التمثيل الجغرافي العادل في هذه الآليات.

ii - أهم ملامح مسار الالتزامات الإضافية لأطراف

الملحق الأول للمرحلة الثانية وما بعدها من بروتوكول كيوتو:

- رفض المحاولات الرامية لإيجاد بديل عن بروتوكول كيوتو أو دمجها في أي اتفاقية جديدة.
- التزامات صريحة وملموسة وواضحة من الدول المتقدمة لتخفيض الانبعاثات، وأن يتسم ذلك بالطموح وقابل للقياس وملزم قانوناً وذو مدى اقتصادي واسع، وأن يصل على الأقل إلى 40 % من مستويات عام 1990 بحلول عام 2020 لفترة الالتزام الثانية لما بعد عام 2012 .

د-: أهم نتائج إجتماعات الأطراف في كوبنهاجن (ديسمبر 2009):

- إنتهت إجتماعات الأطراف في كوبنهاجن دون التوصل إلى إتفاق بشأن مساري المفاوضات، وتم تكليف الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني طويل الأجل إلى استكمال عمله وعرض النتائج على مؤتمر الأطراف القادم للإتفاقية. كما تم تكليف الفريق العامل المخصص المعني بالإلتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو إلى استكمال عمله وعرض النتائج على اجتماع الأطراف القادم للبروتوكول.
- كذلك أخذ مؤتمر الأطراف علماً بإعلان كوبنهاجن الذي تم صياغته والموافقة عليه خارج إطار كل من الإتفاقية والبروتوكول.

هـ:- قرار القمة العربية بشأن تغير المناخ فى سرت 2010 ينص على ما يلى:

- الإلتزام باستمرار العمل بما جاء فى البيان الوزاري العربي بشأن مفاوضات تغير المناخ الصادر عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة فى دورته (21) بموجب قراره رقم (ق331-د.ع/21-11 /11 /2009) باعتباره الموقف العربي الموحد بشأن مفاوضات تغير المناخ.
- اعتبار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بما تشمله من مبادئ ونصوص هي المظلة القانونية والوحيدة لمفاوضات تغير المناخ.

- التأكيد على مبدأ الشفافية وإشراك جميع الدول الأطراف في التفاوض من الآن وحتى مؤتمر الأطراف القادم في المكسيك ورفض مبدأ التفاوض في مجموعات صغيرة خارج إطار الاتفاقية.

- الالتزام بالتفاوض في المسارين الرسميين في إطار الاتفاقية (مسار الالتزامات الإضافية على دول الملحق الأول بموجب بروتوكول كيوتو ومسار التعاون طويل الأجل طبقاً لخطة عمل بالي) وأن يتم تحقيق تقدم متوازن في كليهما بما يضمن نتائج متوازنة في المسارين، ورفض إيجاد بديل عن بروتوكول كيوتو أو دمج في أي اتفاقية جديدة.

• إن إعلان كوبنهاجن ليس وثيقة رسمية صادرة عن مؤتمر الأطراف، وغير ملزم قانوناً، ولكل دولة تحديد موقفها منه كما تشاء. وسيتم متابعة المستجدات في هذا الشأن.

• استمرار دعم فريق التفاوض العربي في المتابعة والتنسيق خلال المرحلة المقبلة من المفاوضات.

• التنسيق والتشاور مع المجموعات الإقليمية الأخرى وخاصة مجموعة الـ 77 والصين ومن بينها المجموعة الأفريقية وكذلك مع دول الاقتصاديات الناشئة والدول الجزرية.

- دعم وتأييد مطلب دولة قطر استضافة الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطاري بشأن تغير المناخ والدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعاً لبروتوكول كيوتو وذلك عام 2012.

- الطلب من الدول العربية إجراء التنسيق اللازم مع المجموعات الإقليمية الأخرى لحشد التأييد اللازم لمطلب دولة قطر وذلك أثناء انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر المقرر عقدها بالمكسيك عام 2010.

و- مفاوضات تغير المناخ خلال عام 2010:

شاركت الدول العربية بفاعلية وجدية في هذه المفاوضات وفي مؤتمر كانكون ، بغية التوصل إلى مخرجات إيجابية في مساري المفاوضات. وصدرت عدة قرارات من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري (ق7266-دع134 – ج2 – 2010/9 /16) والمكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم (ق 312 – إ44 م ت- 20/10/2010) لاستكمال الموقف التفاوضي العربي وصولاً لكانكون. وقامت جمهورية مصر العربية بصفتها رئيس الدورة 21 لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة بتقديم الموقف التفاوضي العربي بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية بصفتها رئيس المجموعة التفاوضية العربية بشأن تغير المناخ.

2 - من كانكون إلى بالي:

أ - أهم نتائج كانكون 2010 :

- في كانكون صدر قرار بشأن العمل التعاوني طويل الأجل يعكس الوضع الحالي للمفاوضات، وتم مد التفويض الممنوح لمجموعة العمل الخاصة بإجراءات العمل التعاوني طويل الأجل للعمل حتى مؤتمر الأطراف القادم بجنوب أفريقيا.

- كما صدر في كانكون قرار بشأن حث مجموعة العمل الخاصة بالالتزامات الإضافية لدول الملحق الأول من الاتفاقية لإتمام أعمالها في أقرب وقت ممكن والتوصل لنتائج طموحة حول نسب خفض انبعاثات دول الملحق الأول لفترة التزام تالية لعام 2012 في إطار بروتوكول كيوتو، وتجنب حدوث فجوة بين فترة الالتزام الأولى والثانية،

ب – القرارات العربية بشأن التحرك العربي في مفاوضات
تغير المناخ خلال 2011 :

- قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
رقم(ق 350 – د 20 – 20 / 12 / 2011):

شمل التأكيد على التزام الدول العربية بما جاء في كل من قرار قمة سرت (مارس 2010)؛ البيان الوزاري العربي (نوفمبر 2009)، قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري (سبتمبر 2010)، الاستمرار في متابعة وتنسيق ما يتم من مستجدات في شأن موضوع تغير المناخ وكذلك عقد اجتماعات تنسيقيه عربية، وتكليف المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية الاستمرار في التنسيق العربي اللازم وعرض الموقف العربي في جولات المفاوضات القادمة .

- قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

رقم (ق: رقم 7409- د.ع (136)- ج 2 - 13 / 9 / 2011)

-التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبرتوكول كيوتو هما الأساس القانوني لمفاوضات تغير المناخ، وأن المفاوضات متعددة الأطراف القائمة في إطار الاتفاقية تعد المسار الرئيسي للتعامل مع قضية تغير المناخ.

-التأكيد على أن هدف المفاوضات الدولية القائمة حول تغير المناخ هو التنفيذ الكامل والفعال والمستدام لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وفقا لخطة عمل بالي عام 2007، إلى جانب الاتفاق على الالتزامات الإضافية لدول الملحق الأول من الاتفاقية لفترة التزام ثانية وفقا لبرتوكول كيوتو.

-التأكيد على ضرورة الالتزام بمبادئ الاتفاقية وعلى رأسها المسؤولية المشتركة مع تباين الأعباء واختلاف القدرات، والعدالة في اقتسام موارد الغلاف الجوي، وحق الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة بما يتوافق مع أولوياتها الوطنية واستراتيجياتها التنموية.

-التأكيد على أن استمرار العمل ببروتوكول كيوتو، من خلال فترة التزام ثانية لتقتين حجم تخفيضات انبعاثات دول الملحق الأول للاتفاقية لا غنى عنه للتوصل إلي نتيجة عادلة ومتوازنة لمفاوضات تغير المناخ.

-التأكيد على أن حجم مساهمة الدول النامية في الجهد العالمي لمواجهة تغير المناخ يرتبط بصورة مباشرة بحجم الدعم المقدم من الدول المتقدمة.

-دعوة جميع الدول ولاسيما دول الملحقين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ إلى تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بمساعدة الدول النامية على التكيف مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ وتدابير الاستجابة، وعلى المساهمة في الجهد العالمي لتخفيض الانبعاثات.

-دعوة دول الملحق الأول إلى إعلان التزامات واضحة لنسب خفض طموحة لانبعاثاتها تتوافق والتوصيات العلمية خاصة الواردة في التقرير الرابع للهيئة الحكومية الدولية لتغير المناخ.

-دعوة دول الملحق الثاني من الاتفاقية إلى تقديم الدعم المالي والتقني للدول غير المدرجة في الملحق الأول من الاتفاقية، على أن يتناسب حجم الدعم مع التقديرات الخاصة باحتياجات الدول النامية.

-دعوة جميع الدول الأطراف للعمل على تفعيل الآليات المؤسسية التي تم الاتفاق عليها في القرار الصادر عن مؤتمر أطراف الاتفاقية السادس عشر، خاصة لجنة التمويل، ولجنة التكيف، وآلية نقل التكنولوجيا، وصندوق التمويل الأخضر.

-دعوة ممثلي الدول العربية للمشاركة الفعالة والمنسقة في المفاوضات، والالتزام بالموقف العربي الموحد، بما يسمح بتحقيق نتائج ايجابية في المؤتمر السابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعا لبروتوكول كيوتو، المقرر عقدهما في دربان بجنوب أفريقيا في الفترة (28/11/2011 - 9/12/2011)، تعكس أولويات الدول العربية، وتساهم في تحقيق تعاون دولي فعال لمواجهة ظاهرة تغير المناخ.

-التأكيد على دعم الدول العربية كافة مطلب دولة قطر في استضافة المؤتمر الثامن عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعا لبروتوكول كيوتو.

ج - مفاوضات تغير المناخ خلال عام 2011 :

- شاركت الدول العربية بفاعلية وجدية في جولات مفاوضات تغير المناخ خلال عام 2011 ، بغية التوصل إلى مخرجات إيجابية في مساري المفاوضات للعرض على الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف في الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماعا لبروتوكول كيوتو (داربين 28 /11 – 9 /12 /2011). وقامت المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية بناء على تكليف من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته 22 (ديسمبر 2010) بتقديم الموقف التفاوضي العربي.

• أوضحت المجموعة العربية موقفها من نتائج الجولة الثالثة للمفاوضات (بنما 1-7 / 10 / 2011) في بيانها الختامي، وأكدت مجدداً على تعاونها الدائم مع شركاء العملية التفاوضية الجادين ممن يرون أن الالتزام بالتعهدات والمواثيق الدولية أمام العالم يأتي في مقدمة الأولويات لتحقيق العدالة ويمنح الدول النامية فرصة لتحقيق طموحاتها التنموية في إطار خططها للتنمية المستدامة.

i - بشأن العمل التعاوني طويل الأجل في إطار الإتفاقية:

- التزام المجموعة العربية بالمشاركة الفعالة والايجابية في مختلف مجموعات العمل وحول كافة الموضوعات التفاوضية التي اتفق خلال اجتماع بانجكوك عليها كعناصر لأي اتفاق متوازن في دربان، بناء على عناصر خطة عمل بالي، وفي إطار مبادئ وبنود الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ.

- أن روح الالتزام التي تبنتها وفود المجموعة العربية لم يقابلها نفس القدر من الالتزام من بعض الشركاء مما يخل بالتوازن المطلوب لتحقيق نتيجة شاملة ومتوازنة من مجموعة العمل الخاصة بإجراءات العمل التعاوني طويل الأجل..

شهدت اجتماعات التمويل محاولات عدد من الدول المتقدمة عرقلة بدء المفاوضات حول المواضيع المتعلقة بالتمويل وخاصة التمويل طويل الأجل.

شهدت مجموعة العمل الفرعية الخاصة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لتدابير الاستجابة رفض كامل للتفاوض حول هذا الموضوع، بما في ذلك رفض قبول أي نص من النصوص المقترحة من مجموعة الدول النامية.

- التطلع لأن تشهد اجتماعات دربان مواقف أكثر ايجابية من الدول المتقدمة تعكس الدور القيادي الذي يجب أن تقوم به الدول المتقدمة في ضوء مسؤولياتها التاريخية.

تأكيد أهمية العمل على رفع مستوى الطموح لخفض انبعاثات الدول المتقدمة، ليتوافق والتوصيات العلمية في هذا الشأن ويسمح بتنفيذ الالتزام الوارد في القرار الصادر عن مؤتمر كانكون والخاص بالعمل على الحد من ارتفاع متوسط درجة حرارة الارض دون مستوى الدرجتين المنويتين .

- إن التوصل إلى اتفاق يقتصر فقط على تفعيل الآليات المؤسسية دون تحديد مصادر دعمها خاصة الدعم المالي بمثابة انشاء هياكل مؤسسية صورية غير فاعلة، وهو ما يجب تجنبه.

- أن ضمان استدامة وكفاية الدعم المقدم للدول النامية يعد أساسيا لدعم جهودها للتكيف مع تغير المناخ، وتدابير الاستجابة، بالإضافة إلى المشاركة الطوعية في الجهد الدولي لخفض الانبعاثات وفقا لحجم الدعم المقدم من الدول المتقدمة.

- التحديد الواضح لمسئوليات الدول المتقدمة في إطار مبدأ تقاسم الأعباء يسهم في إقرار مبدأ الشفافية.

ii - بشأن مسار الإلتزامات الإضافية لدول المرفق الأول في إطار بروتوكول كيوتو:

- الموقف العربي الثابت الداعي للتوصل الي فترة التزام ثانية وفترات التزام لاحقة في إطار البروتوكول، أخذا في الاعتبار أن البروتوكول يعد الاداة القانونية الوحيدة في إطار الاتفاقية والتي تعكس مبادئ وأسس الاتفاقية.
- الأسف لعدم تحقيق تقدم ملموس في العديد من موضوعات البروتوكول، وعلى رأسها الاتفاق على فترة التزام ثانية لدول الملحق الاول للاتفاقية،

- التأكيد أن يتم في دربان التوصل الي تعديل الملحق الثاني من البروتوكول ، مع اتخاذ الاجراءت الكفيلة بعدم حدوث فجوة بين فترات الالتزام الاولى والثانية، بما يحفظ السلامة البيئية ، ويضمن استمرار النظام العالمي الحالي للتعامل مع قضية تغير المناخ.

- إن استفادة دول الملحق الاول من آليات المرونة الواردة في إطار البروتوكول يتوقف على استمرار تنفيذ التزاماتها، وبصفة خاصة الالتزام بفترة التزام ثانية.

- إن المفاوضات الخاصة بخفض الانبعاثات في إطار مجموعة عمل اجراءات العمل التعاوني طويل الاجل تحقق تقدما ملموسا في صياغة مسودات قرارات في عدد كبير من الموضوعات، والتطلع لأن تشهد اجتماعات دربان في إطار مجموعة عمل بروتوكول كيوتو ذات القدر من التقدم، بما يسهم في التوصل الي نتائج شاملة ومتوازنة في مسارى التفاوض.

د - من الآن إلى دربان:

- عقد اجتماع للمجموعة التفاوضية العربية بمقر الأمانة العامة للجامعة يومي 19 - 20 / 10 / 2011 لاستكمال التشاور والتنسيق العربي في ضوء نتائج الجولة الأخيرة للمفاوضات. تعرض نتائجه على المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه يوم 23 / 10 / 2011 .

- المشاركة في الاجتماعات التفاوضية إلى دربان.

- المشاركة بفاعلية وجدية في دربان من أجل التوصل إلى نتائج شاملة وعادلة في مساري التفاوض على أساس مبادئ وبنود اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، أخذاً في الاعتبار المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن الكم الأكبر من الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.



شكراً

fatma.elmallah@las.int

f_elmallah@hotmail.com